المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 23-08-2005 العـــدد : 14241
الصفحـات : 6 المسلسل : 26

طالبوا بتوجيه القطاع الخاص لزيادة أجور العاملين به.. الاقتصاديون:

لابد من ربط قرار الزيادة بضبط الأسعار

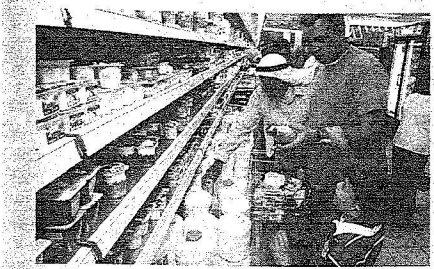

ضبط الاسعار ومراقبة الاسواق مطلب هام خلال الفترة القادمة

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 23-08-2005 العـــدد : 14241
الصفحـات : 6 المسلسل : 26

ابتهاج منياوي (جدة)

أكدت مجموعة من الاقتصاديين على أن المكرمة الملكية والتي أصدرها الملك عبدالله بن عبد العزيز سيكون لها اثر على ارتفاع مستوى رفاهية الفرد شريطة أن تكون هناك سيطرة كبيرة من قبل الدولة على جميع أسعار الخدمات والسلع التي تمس حاجيات المواطن لان أي زيادة في أسعار السلع والخدمات سوف تأكل أي زيادة تقررها الدولة الأمر الذي سيزيد من معدل التضخم ..

د.اسعد جوهر أستاذ الاقتصاد بجامعة الملك عبد العزيز عرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات في فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة مؤكدا أن للتضخم عدة مبررات لحدوثه قد يكون أهمها ارتفاع مستمر في الأسعار ..

مبينا انه ومع المكرمة الملكية الصادرة من خادم الحرمين الشريفين والتي قضت بزيادة في رواتب موظفي الدولة بنسبة ١٥٪ لن تتسبب في تضخم لان الزيادة مدروسة وتتماشى مع النسب الحالية والمعلنة من قبل الجهات المختصة فهذه الزيادة ١٥٪ لن يكون لها اثر في ما يمكن تسميته بالتضخم راجعا السبب إلى الارتفاع المستمر والمتراكم لتكاليف المعيشة في المملكة العربية

وعن موظفي القطاع الخاص والذين لم تشملهم هذه الزيادة بين د.اسعد أن مع الزيادة الأخيرة لرواتب موظفي الحكومة لابد أن يكون هناك دراسة سريعة وشفافة وعادلة لرواتب موظفي القطاع الخاص بعد إعلان الزيادة واشار د.الجوهر إلى ضرورة حسم الجدل الدائر في الأوساط الاقتصادية والمتعلق برواتب موظفي القطاع الخاص بتحديد الحد الأدنى للأجور بشكل يتناسب مع أجور القطاع العام لان ذلك يكون له تأثير ايجابي على الاقتصاد الجزئي للأفراد داخل المجتمع وبالذات فيما يتعلق بتوزيع الدخول توزيعا متناسباً وعادلاً في داخل فئات المجتمع بحيث يصبح هناك تناسب مدروس بين القطاع العام والخاص وعلى ذلك فلابد أن يأخذ القطاع الخاص هذه المبادرة بزيادة رواتب موظفيه على الأقل من ١٠-١٢٪ مما سيكون له تأثير على الاقتصاد الكلي

د.هشام برديسي أستاذ الاقتصاد بجامعة الملك عبدالعزيز يرى أن زيادة الرواتب ستعوض القوة الشرائية التي توقفت خلال سنوات ماضية لان القرار الذي اتخذ كان بهدف تحقيق رفاهية للمواطن أما عن التضخم فكما يعرف الاقتصاديون التضخم بأنه ارتفاع حاد ومستمر في أسعار السلع الاستهلاكية والخدمية التي هي من أهم مسببات حدوثه لكنني لا أرى انه سيكون هناك تضخم لان الأسعار لاتزال معقولة خاصة في ظل اقتصادنا الحر ويتفق د.هشام مع الجوهر في ضرورة أن يكون للقطاع الخاص توجه بزيادة مخصصات موظفيهم لما له من دور في حدوث توازن اقتصادي ..

د.عبد الرحيم باحطيطي أستاذ الاقتصاد بجامعة الملك عبد العزيز وضح ان التضخم يحدث لاحد سببين الاول نتيجة لارتفاع اسعار بعض عناصر الانتاج كما حدث لامريكا والدول الاوربية في اواسط السبعينات حينما ارتفعت اسعار النفط وهذا ما يسمى تضخم العرض اما السبب الثاني فهو من جانب الطلب والذي يعرف على انه التضخم الناجم من ارتفاع الدخول النقدية وارتفاع الطلب الاستهلاكي بما لايتناسب مع الزيادة في العرض الكلي للسلع والخدمات وهذه في حالة الدول النامية .

وعما اذا كان هناك ارتباط بين زيادة دخل الفرد ونسبة التضخم بين د.عبد الرحيم ان هذا يتوقف على سياسة الدولة التي تتخذها بعد الرفع وفي حالة المملكة زيادة الدخل ان لم يكن هناك زيادة في العرض الكلي من السلع والخدمات والذي مصدره الانتاج المحلي والاستيراد اذا ماتمت زيادة مقابلة في الاسعار

واكد بدوره على اهمية ضرورة لابد ان يلازم قرار زيادة الدخول قرار ضبط الاسعار من قبل الحكومة من خلال قرارات صارمة على التجار لضبط المستوى العام للاسعار لان الزيادة في الدخول بطبيعة الحال تسبب تضخما لكن اذا اتجهت هذه الزيادة للاستهلاك واذا لم يكن العرض الكلي قادرا على امتصاص الزيادة في الطلب الناجم عن زيادة الدخل وفي حالة المملكة العربية السعودية حيث إن سوق المال يشهد نشاطا في الفترة الحالية فان من المحتمل ان يتجه الجزء الاكبر من هذه الدخول نحو الاستثماروالادخار في السوق المالي السعودي مما سيقلل من فرص حدوث موجات تضخمية ملازمة لارتفاع الدخول بصفة عامة ..

ولاداعي لتوقع حدوث تضخم لان حالة المملكة تختلف عن بقية الدول عند المقارنة بها وذلك لان المملكة شهدت في الفترة الماضية ارتفاعا في اسعار النفط الامر الذي ترتب عليه زيادة في سيولة السوق السعودي ولكن مع ذلك لم يحدث تضخم لان سوق المال استوعب النصيب الاكبر لهذه السيولة .

ومن جهة اخرى بين د.عبد الرحيم انه وعند زيادة مرتبات موظفي القطاع الحكومي لابد ان يلتزم القطاع الخاص بزيادة المرتبات وهذا ما يحدث فهناك حكومات تلزم القطاع الخاص بهذه الزيادة للعاملين وذلك بهدف تقريب نسبة زيادة المرتبات في القطاع العام بالقطاع الخاص بهدف الحفاظ على مستوى الطلب الكلي وكذلك عدالة توزيع الدخل.